



تراجع حصة العمّال من الدخل القومي

تراجعت حصة العمّال من الدخل القومي في ظل تخصيص حصة أكبر للأرباح. ولكن من شأن هذا الإتجاه الواسع النطاق أن يؤدي إلى تداعيات إقتصادية وإجتماعية وخيمة.

7 ديسمبر 2012

جنيف (أخبار م.ع.د.) - في معظم البلدان، بدأت حصة العمّال من الدخل القومي بالإنحسار ما أدى إلى استياء المواطنين وإلى ازدياد خطر ظهور اضطرابات إجتماعية، وذلك بحسب ما أفادت به منظمة العمل الدولية في تقرير صادر عنها.

وفي هذا الإطار، قال باتريك بيلسير، وهو أحد الكتاب المشاركين في صياغة التقرير العالمي للأجور ٢٠١٢/١٣، إنّ "هذه الظاهرة أثرت على مدركات العدالة وذلك نظراً إلى الأجور المرتفعة التي يتقاضاها المدراء التنفيذيون في بعض الشركات".

بعبارة أبسط، يزداد حجم الحصة المخصصة للأرباح من الدخل القومي في حين تنقلص الحصة المخصصة منه للعمّال.

وفي كثير من الأحيان، ألقى هذا الوضع بظلاله على الاقتصاد من خلال الحدّ من الطلب أو من خلال التسبب بديون تعجز الأسر عن تسديدها.

وتُظهر الدلائل الأخيرة إلى أنّ هذا التوجّه كان سائداً طوال العقود الماضية ما يتناقض مع الفرضيات السابقة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى تراجع معدّل حصة العمّال في ١٦ بلداً متقدماً من ٧٥ في المائة من الدخل القومي في أوساط السبعينيات إلى ٦٥ في المائة خلال السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية. بعدها، ارتفع معدّل حصة العمّال ارتفاعاً ضئيلاً ولكن سرعان ما انخفض من جديد بعد العام ٢٠٠٩.

وفي مجموعة من ١٦ بلداً تضمّ بلداناً نامية وناشئة، إنخفض معدّل حصة العمّال من ٦٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في أوائل التسعينيات، إلى ٥٨ في المائة قبيل حدوث الأزمة.

وحثى في الصين، حيث ازدادت الأجور بثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي (أنظر أيضاً "هل هذه نهاية اليد العاملة الرخيصة في الصين؟")، تراجعت حصة العمّال من الدخل القومي.

خدعة الحد من كلفة العمل

يُعتبر خفض كلفة العمل من أجل تعزيز التنافسية في سوق الصادرات خياراً مُغرياً بالنسبة إلى البلدان التي وقعت ضحية الأزمة الاقتصادية ولكنّ هذا الإجراء غير مضمون من حيث تلافي الركود الاقتصادي أو تجنّب العجز في الحساب الجاري (حين تكون واردات البلد أكثر من صادراته، بما فيها الخدمات ورأس المال).

وفي عدد كبير من بلدان منطقة اليورو، كان العجز في الحساب الجاري يرتفع قبل اندلاع الأزمة وذلك ليس بسبب ارتفاع العجز التجاري وحسب بل أيضاً بسبب ضرورة تسديد الديون المستحقة للمستثمرين الأجانب. إلى جانب ذلك، صحيح أنّ هذا النوع من السياسات مغرٍ على الصعيد الوطني لكنّها قد تكون سياسات غير قابلة للاستدامة على الصعيد العالمي.

وفي هذا الإطار، يفيد سانغيون لي، وهو كاتبٌ آخر شارك في إعداد التقرير، أنّ "كلّ بلد على حدة قد يسعى في البداية إلى زيادة الطلب على سلعه وخدماته من خلال تعزيز التصدير ولكن من المستحيل أن تقوم جميع البلدان بهذا الإجراء في الوقت نفسه".

وبالتالي، تدعو الحاجة البلدان إلى إعادة بناء وتعزيز الرابط بين الأجور والإنتاجية في سبيل ضمان الإنصاف والنمو الاقتصادي المستدام على حدّ سواء.